المحاضرة الخامسة: أنواع النقل الحضري

قسّم النقل الحضري إلى أنواع مختلفة، حسب نمط النقل (أي نقل بري " طريق أو سكة حديدية")، أو ما هو منقول (نقل الأشخاص والبضائع)، أو نسبة إلى طبيعة التسيير أو الهيئة الناقلة (نقل عام "أو عمومي تتكفّل به الدولة" ونقل خاص "يضمنه المتعاملين الخواص" أو جماعي وفردي)، أو نسبة إلى الشرعية نقل مرخّص أو نقل غير شرعي، أو نسبة إلى شريحة المجتمع المستفادة من خدمته (نقل عمال، نقل مدرسي، نقل ذوي الاحتياجات الخاصة...) أو نسبة لدرجة تأثيره على البيئة نقل ("عادي أو تقلدي" أو "نقل نظيف أو مستدام").

في هذه المحاضرة سنتطرق إلى نوعين من النقل، الأوّل بالنظر إلى محلّه المنقول أي نقل الأشخاص والبضائع، والثاني النقل حسب نوعية المسار داخل المجال الحضري (لأنّه وعموما النقل الحضري في تصنيفه إلى أي صنف كان، لا يستعمل سوى نوعين من المسارات وهذا ما سنتطرّق له لاحقا).

I. نقل الأشخاص والبضائع:

1-نقل الأشخاص: هو النقل الذي يقوم بنقل الإنسان عبر وسائل مهيّئة خصيصا لذلك، وتكون هذه الوسائل إماّ بريّة، أو بحرية، أو جوّية، ويمكن أن يكون النقل وطنيا (داخل المدن وبينها) أو دوليا، ويخضع لأحكام خاصة تختلف عن الأحكام المنظمة لنقل البضائع نظرا لأهمية وخصوصية العنصر البشري.

إنّ الحديث على نقل الأشخاص يلزمنا التطرّق إلى النقل البرّي الذي يعرّف على أنّه " كل نشاط يقوم من خلاله شخص طبيعي أو اعتباري بنقل أشخاص أو بضائع من مكان إلى آخر، عبر الطريق أو السكة الحديدية على متن مركبة." (القانون رقم 01 – 13 المؤرخ في 17 الأولى علم 1422 الموافق 7غشت سنة 2001 المتضمّن توجيه النقل البرّي وتنظيمه).

يشمل النقل البري في مفهوم هذا القانون:

- النقل بالسكك الحديدية.
- نقل الأشخاص عبر الطرقات.
- نقل البضائع عبر الطرقات.

يمكن ممارسة نشاطات نقل الأشخاص أو البضائع عبر الطرقات، شخص طبيعي أو اعتباري ترخّص له بذلك قانونا مصالح الوزير المكلّف بالنقل.

1-1- نقل الأشخاص عبر الطرقات:

يشمل نقل الأشخاص:

- النقل الجماعي الحضري،
- النقل الجماعي غير الحضري،

النقل النوعي.

1-1-1- النقل الجماعي الحضري:

تتمّ خدمات النقل الجماعي الحضري في محيط النقل الحضري بواسطة مركبات مهيّئة تسير عبر الطرقات أو وسائل متنقّلة في مسارات خاصة بها. تهدف على وجه الخصوص إلى الحد من اللجوء إلى النقل بواسطة مركبة خاصة.

تنظّم خدمات النقل الجماعي الحضري في شبكات مندمجة على الصعيدين الهيكلي والتعريفي.

لا يمكن أن يرخّص باستغلال خدمة النقل الحضري إلاّ إذا تمّ تحديد محيط النقل الحضري مسبقا واستغلال شبكة النقل الجماعي يتمّ وفق نظام الامتياز.

يتمّ النقل الجماعي للأشخاص في الشكل الآتي:

- خدمات عمومية منتظمة،

- خدمات ظرفية،

- خدمات خاصة.

أ- الخدمات العمومية المنتظمة: هي الخدمات التي تخضع لخط سير وتوقيت ووتيرة محدّدة تعلق مسبقا وتقوم بإركاب وإنزال الركاب في نقاط مبيّنة ومجسّدة على مدى خطوط سيرها.

ب- الخدمات الظرفية: هي خدمات تلبي حاجات نقل عامة أو دورية، تقوم بإركاب نفس الأشخاص على متن نفس المركبة وإعادتهم إلى نقطة انطلاقهم، تقوم بها مؤسسات للنقل العمومي للأشخاص مرخّص لها.

ج- الخدمات الخاصة: هي خدمات يقوم بها أشخاص طبيعية او اعتبارية لحسابهم الخاص بواسطة مركبات يملكونها أو قاموا باستئجارها أو وضعتها تحت تصرفهم الخاص مؤسسات للنقل العمومي للأشخاص المرخّص.

1-1-2- النقل الجماعي غير الحضري:

تضمن خدمات النقل الجماعي غير الحضري ما يلي:

- مواصلات ذات منفعة وطنية بين ولايتين أو عدّة ولايات،

- مواصلات ذات منفعة محلّية بين بلديات متجاورة لولايتين أو عدّة ولايات،

- موصلات ذات منفعة محلّية داخل بلديّة، أو بين بلديات من نفس الولاية.

1-1-3- النقل النوعي:

يشمل النقل النوعي على وجه الخصوص ما يلي:

- النقل المدرسي،

- النقل بواسطة سيارة الأجرة،

- النقل المعلّق،

- نقل السيّاح،

- نقل المرضى،

- النقل الجنائزي.

ملاحظة: يجب أن تهدف منظومة النقل البرّي للأشخاص إلى إعطاء الأولويّة لتطوير النقل الجماعي.

2- نقل البضائع:

هو النقل الذي يكون محلّه عبارة عن بضائع، ويشمل مصطلح البضائع الأشياء الحيّة كالحيوانات والأشياء غير الحيّة كالسلع والماكينات، ويتمّ نقلها عبر مركبات مهيأة لها خصيصا، تتوافق وطبيعة البضاعة أو الشيء، وتكون وسائله إمّا بريّة أو بحرية أو جويّة، وكذلك يمكن أن يكون النقل وطنيا أو دوليا وتحكمه أحكام خاصة تختلف عن تلك المخصّصة لنقل الأشخاص.

2-1 نقل البضائع عبر الطرقات:

تهدف منظومة نقل البضائع إلى الاستعمال الأمثل لقدرات النقل المتوفّرة. ولهذا الغرض يجب:

- أن تعطى الأفضلية لكل نقل عمومي من شأنه التكفّل بحركة النقل القابلة للتنسيق ضمن شروط اقتصادية أكثر فائدة للجماعة الوطنية.

- يجب تحسين إنتاجية المتعاملين ومنظومة النقل باستمرار، لا سيما عن طريق استعمال التكنولوجيات العصرية والتجهيزات الملائمة.

ويعدّ النقل للحساب الخاص مكملا للنقل العمومي، كما يتمّ نقل البضائع التي تنطوي على خصوصيات نوعية، لا سيما نقل المواشي وفق شروط تحدّد عن طريق التنظيم.

II. النقل حسب المسار داخل المجال الحضري:

عموما النقل الحضري في تصنيفه إلى أي صنف كان، لا يستعمل سوى نوعين من المسارات الأوّل هو ما يطلق عليه المسار الخاص، والثاني المسار العادي. وتقسيم النقل حسب نوعية المسار المستعمل (mode du trafic urbain) يكون حسب الهياكل القاعدية الخاصة به وهو كالتالي:

1- **الموقع الخاص:** والموقع هو "الطريق" الذي يستعمل من قبل وسيلة نقل خاصة، ولا يمكن استعماله من قبل وسيلة نقل أخرى، إلاّ في حالات خاصة، ويحتاج إلى تهيئة خاصة مثل المسار الخاص بالمترو، والترام واي، والرواق الخاص بالحافلات أو الدرّجات الهوائية...ألخ. السرعة هنا لا تتأثر إلاّ بمعطيات وسيلة النقل والتي قد تصل إلى 60 كلم / ساعة خلال مسافة قصيرة.

له مجموعة من السلبيات والإيجابيات كما أنّ التخطيط في ظل التنمية المستدامة يوليه اهتماما كبيرا (الذي يطلق عليه النقل المستدام أو النقل النظيف).

1-1 مميّزات الموقع الخاص:

تتمثّل أهم مميّزاته في:

-الميزة الرئيسية للموقع الخاص أنّه نظيف، بالتالي فهو صديق للبيئة.

- كما أنّه يساعد في التحكّم في الوقت: ليس فقط كونه عبار عن حارة أو مسار لا تطرح به مشكلة التباطؤ في حركة المرور بالنسبة لمستعمليه، بل له أولوية في إشارات المرور عن باقي المسارات الأخرى، حتى لا يكون هناك المزيد من التوقّف لوسائل النقل به خارج المحطة الخاصة لذلك.

- وبالتالي فإنّه يساعد على ضبط وسائل النقل على تردّدات معيّنة،

- يساعد الركاب على التحكّم في أوقاتهم بدقّة،

- يوفّر نسب وصول أفضل ورحلة أكثر راحة،

وبالتالي فإنّ السرعة والموثوقية والراحة و

سهولة الوصول هي مزايا هامة للمواقع الخاصة. لكن من أبرز سلبياته أنّه لا يمكن أن يغطي كل أحياء المدينة.

2- الموقع العادي: " Site ordinaire ou site banal "

ويسمى الموقع العام، أو الموقع المشترك. وهو مجموع الطرقات العامة والتي يمكن أن تستعمل من قبل مجموعة من وسائل النقل في آن واحد. والموقع العام يتمثل في مختلف الطرق الحضرية (Voirie Urbaine) والتي يعرّفها القانون الجزائري بأنّها كل المسالك العمومية المفتوحة لحركة المركبات، وتعبّر أيضا على جميع طرق المرور (شبكة الطرق: الطرق والدروب والشوارع وغيرها) مع جميع لواحقها أو ما يتبعها.

تهيئة هذه المسارات مهما كان حجمها يتطلّب نهجا متعدّد التخصصات يتجاوز الجوانب الوظيفية المتعلقة بالحركة.

1-2 مميّزات الموقع العام (الطريق الحضري):

من بعض مميّزات الموقع العام نذكر:

- الموقع العام يعتبر القاعدة الأساسية للطرق بكلّ أنواعها ولمسارات وسائل النقل والمشاة بصفة عامة.

- الطرق الحضرية تعدّ بمثابة شرايين الحياة للمدينة، لأنّ شبكات الطرق هي المسؤول الأوّل على تغذية كل أنحاء النسيج الحضري.

- وهي تؤثّر بصفة مباشرة في الهيكل العام للمدينة وفي الاتصالات الاجتماعية بين سكانها والارتباطات الاقتصادية بين مؤسساتها.

ومن بين سلبيات الموقع العام أنّه يتميّز بالاكتظاظ في مفترقات الطرق، ونزاعات في الفضاءات المخصصة له وبحوادث المرور.

2-2 تصنيفات الموقع العام (الطرق الحضرية):

تصنّف الطرق بصفة عامة على أساس معايير إدارية، أو وظيفية، أو على أساس معايير تصميمية مثل السعة والسرعة التي صمّمت من أجلها، وأهم تصنيفات الطرق الحضرية ما يلي:

2-2-1 التصنيف على أساس معايير تصميمية مثل السعة:

يمكن تصنيف الطرق الحضرية (الموقع العام) على أساس معايير تصميمية إلى أربع أصناف (طرق سريعة، طرق شريانية، طرق مجمّعة وطرق حرّة) حيث كل صنف له مجموعة من الخصوصيات:

أ- طرق سريعة: autoroute urbaine

- يعرّف بأنّه طريق حضري يعمل بسرعة عالية لعبور المدينة وهو طريق سريع الوصول إليه محدود، وهي عبارة عن طريق شريانية مخصصة لخدمة المرور العابر بين التجمعات الحضرية لمسافات طويلة ولتنقلات إقليمية حضرية.

ومن مميزاتها ما يلي:

- مخصّصة لحركة المركبات دون الراجلين،

- مخصّصة للمرور العابر للمسافات الطويلة والمتوسطة.

- عدم وجود تقاطعات أفقية مع هذا النوع من الطرق والتقاطعات بها على مستويات،

- يتّم تحديد الدخول إليها والخروج منها من خلال نقاط معيّنة ومهيأة خصيصا لذلك،

- عادة يكون لهاته الطريق اتجاهين يفصل بينهما جزيرة.

- موجّهة لخدمة كثافة مرورية كبيرة (بطاقة استيعابية بين 1000 – 1400 سيارة / ساعة) وبعدد حارات تتراوح بين 4 – 8 أروقة.

- يسمح فيها بسرعات عالية (سرعة عملية بين 90 – 110 كلم / ساعة) ويفضل أن يحتوي كل اتجاه على 3 مسارات على الأقل حيث يكون عرض كل مسار 3.30 متر.

ب- طرق شريانية: route artérielle

تصمّم هذه الطرق لاستيعاب حجم من الرحلات الحضرية ما بين 800 – 1200 سيارة / ساعة وبسرعة تتراوح بين 40 – 60 كلم / ساعة وتربط المدينة وضواحيها. وهي عبارة عن طرق مهيكلة والوصول إلها محدود كما هو الحال في الطريق السريع.

ج- طرق مجمّعة أو تجميعية: voie collectrice

تقوم بتجميع حركة المرور من الشوارع الرئيسية، وربطها بالشوارع المحليّة، وهي مكوّنة من شبكة داخلية تربط الوحدات السكنية بالمناطق الأخرى في المدينة، لذا فهذا النوع موجّه للتنقلات الحضرية وتحقق سهولة الوصول إلى كافة أرجاء المدينة والمناطق المحاذية لها.

وتبلغ طاقة استيعابها من 600 – 800 سيارة / ساعة وبسرعة عملية تتراوح ما بين 30 – 50 كلم / ساعة.

د- الطرق المحلية:

تمتاز ببطء في سرعة السيارات، وكثرة في حركة المشاة وضيق في عرض الطريق. وتأتي الطرق المحلّية في المرتبة الأخيرة في التصنيف المور فلوجي إلاّ أنّها تحتل المرتبة الأولى من حيث عددها وطولها في المدينة وتبلغ طاقة استيعابها بين 500 – 600 سيارة / ساعة وبسرعة من 20 – 30 كلم / ساعة.

وتنقسم إلى عدّة أقسام، يمكن أن نذكر منها شوارع مغلقة وشوارع نافذة.

2-2-2 التصنيف الوظيفي للطرق (وفق استخدامات الأرض):

أ- الشوارع التجارية: تحتل هذه الشوارع وخاصة الرئيسية منها الأماكن الرئيسية في المدينة، وتعد مثل هذه الطرق مراكز جذب قوية لسكان المدينة، وإقليمها لكونها تحتل الأماكن المركزية في المدينة، لذا فهي من أكثر الطرق ازدحاما.

ب- الشوارع السكنية: و هي الطرق المنشأة لخدمة الأحياء السكنية والتي تلائم طبيعة الوظيفة السكنية و ترتبط بالطرق على مختلف رتبتها و تتكامل معها.

ج- الشوارع الصناعية: و هي الشوارع التي تحيط بالمناطق الصناعية و تربطها بالمناطق المجاورة (أي طرق إقليمية تحيط بالمناطق الصناعية و تربطها بالمناطق المجاورة)، و كذلك الطرق داخل المناطق الصناعية (طرق محلّية تتفرّع من الطرق الإقليمية إلى مداخل المناطق الصناعية و طرق فرعية داخلية تربط بين الطرق المحلّية وبين مناطق العمران و المصانع و الخدمات المختلفة في المدينة)، و تمتاز بأنّها ذات سعة كبيرة و خدمات البنى بها ذات كفاءة.

وعموما يمكن تقسيم الطرق الحضرية وظيفيا وتبعا إلى نوع الاتصال إلى الطرق الأولية (المهيكلة)، الثانوية (التوزيع) والثالثية (الخدمة).

3-2-2 – التصنيف الإداري للطرق:

إن عملية التصنيف تخضع إلى عدة اعتبارات منها: حجم المرور، وظيفة الطريق، أهمية الطريق، مناطق الربط (العقد)، حالة الطريق...

أ- الطرق الوطنية: ويطلق عليها اسم الطرق الرئيسية وفي مناطق أخرى يطلق عليها اسم الطرق الشريانية وهي نوعان الطرق المزدوجة وغير المزدوجة، تتميز هذه الطرق بتصميم فني عالي من حيث عرض الطريق حيث يتراوح عرض السطح المسفلت بين (5-7) أمتار وأما الأرصفة (الجوانب) فيتراوح عرضها بين (2-3) أمتار في كلتا الجانبين، وهي طرق سريعة مخصصة للمرور الكبير، تربط عاصمة الإقليم بمدنها الهامة وموانئها، كما تربط أطراف الإقليم مع بعضها البعض وتكون حركة المرور كثيفة جدا.

أما على المستوى الوطني فتربط الطرق الوطنية مقرات الولايات، ويتم إنجاز وصيانة وتهيئة الطرق الوطنية من ميزانية الدولة.

ب- الطرق الولائية: من حيث خصائصها التقنية في البناء ومواصفاتها وقدراتها الاستيعابية، فهي أقل من الطرق الوطنية ويطلق عليها اسم الطرق الثانوية وهي تستعمل لربط الطرق الوطنية (الرئيسية) ببعضها البعض، وبالتالي فهي تسمى كذلك الطرق الرابطة ويكون عرضها عادة من (5-7) أمتار، أما الجوانب فتكون من (1-2) مترين.

وهي طرق مخصصة للنقل والمرور داخل مجال الولاية، تربط عاصمة الإقليم بالمدن الهامة، وتتميز الطرق الولائية بعدم استقرار طولها الذي ينقص بفعل ترقيتها إلى طرق وطنية وفي نفس

الوقت قد يزيد طولها بفعل ترقية الطرق البلدية. وقد ترقى إلى طرق وطنية إذا استوفت الشروط اللازمة لذلك.

وبمقتضى المرسوم رقم 80/90 المؤرخ في 16 أفريل 1990، تنص المادة رقم 08 من الفقرة 02 أن هناك تعليمة مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الأشغال العمومية تحدد شروط تطبيق المادة 08 من الفقرة الأولى لترقية أو تنزيل الطرق الولائية وهذه الشروط كالآتي:

- أن يصل بين مقري ولايتين.
- أن يكون له طابعا استراتيجيا.
- أن يكون له أهمية اقتصادية وسياحية على المستوى الوطني.
- أن يكون للطريق ميزة تبرر انتماءه إلى الصنف الجديد وتقرر ذلك اللجنة الولائية لتصنيف الطرق.

ومنه نستطيع أن نؤكد أن الطريق يلعب دورا في الترقية الإدارية كعامل من بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار. فالترقية الإدارية للتجمعات تتبعها دوما ترقية أهم الطرق التابعة لها.

ج- الطرق المزدوجة: وهي طرق من صنف خاص تتميز بما يلي:
- مخصصة للمرور الميكانيكي الكبير.
- يتم الدخول إليها عن طريق نقاط مهيأة خاصة.
- لا يوجد على مستواها أي ملتقى للطرق.

تتكون من قارعتين في اتجاه واحد معدتان لسرعة مرجعية كبيرة.

د- الطرق البلدية: وهي طرق فرعية ومحدودة من حيث خصائصها وطاقة الاستيعاب وهي الطرق التي يتم إعدادها لتكون في المستقبل طرقا ولائية. وتكمن أهميتها في تهيئة المجالات الريفية وتنميتها وفك العزلة عن المناطق المهشمة وربطها بالمراكز الكبيرة.

***تمويلها:**

يقع تمويل الطرق الوطنية على عاتق الدولة المتمثلة في وزارة الاشغال العمومية، فيما يتم تمويل وترميم وصيانة الطرق الولائية على عاتق مديرية الاشغال العمومية بالولاية، اما الطرق البلدية فيتم انشائها وترميمها من قبل البلدية.